

وعن ابى الاسعبد انه سأل عمر بن الخطاب عن رجل اسلم على يده ووالاه مات  
وترك مالا فعاد عمر ميراثه لك فان بيتك فليت المالك وهذا كله يدل على صحة  
عقد الموالاة ولان مال الانسان له الا ان الشرع خص الورثة به بعد  
استغناء عنه فاذا لم يكن له ورثة كان المعتبر خصصه لان احق بالتصرف  
في ماله والواجب عن قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض مفعول  
انه لا ينقض لسخن قوله تعالى والذين عقدت ايمانكم لاني الاولي به يدل  
على الفصل لا على النسخ وعن قول موحى ذلك حيث لا يرث من الموالاة  
مع وجود دورى الارحام ويولد فيه ابطال حق المالك فلا نسلم ذلك لان المستحق  
لمال بيت المالك مجهول اعيانهم والمجهول لا يصح مستحقا وانما تصرف المال الى بيت  
المالك لضرورة عدم السخى لان بعض الناس ليس باولى من البعض فصار رجل المسلمين  
سواء كان كل واحد منهم قريبه من حيث الاسلام بمصرف ذلك الى فقير المرضى  
وادويتهم اذا كانوا فقرا والى الثاني الموقى الذين لا مال لهم والى فقير اللقبط  
وعقل جنابيه والى فقير العاجزين السب اذ الم يكن له من بعضى مفعول  
وهنا فباغى منه السخى مجرد وهو مولى الموالاة بالآية والاختيار فلا يلزم  
ابطال حق بيت المالك ولا مال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن اعق  
فيهم من ذلك ان ولا الموالاة باطل لانه لا موقوف له لا تقول لان نسلم ذلك لان  
النسب لا يرد على نفي ما عداه وقد حققنا في كتابنا الموسوم بالنسب  
**قوله** في مخالفتها على نفي ما عداه وقد حققنا في كتابنا الموسوم بالنسب  
له وارث فهو اولى منه اى قال العدوى في محصر وذلك لان الاستحقاق  
بالقرابة اقوى من الاستحقاق بولا الموالاة وان كان العرب من دورى الاصل  
كالعمة والحالة وغيرها فكان العرب اولى من المولى لان استحقاق المولى

بلغ

بشرط وشروطها لا يبعد وهما لان الشرع اثبت استحقاق القراب نه الا ان ابطال  
ذلك قال صاحب العداية ولا بد من شرط الارث والعقل كما ذكر في الكتاب  
اشارته الى ما ذكر العدوى في محصر قبل هذا اذا اسلم الرجل على يد رجل  
ووالاه على ان يرضه ويعقل عنه قال الحاكم الشهيد في محصر الثاني قال  
ابراهيم الحنفى اذا اسلم الرجل على يد رجل ووالاه فانه يرضه ويعقل عنه وله ان يتحول  
بولايه الى غيره ما لم يعقل عنه فادعقل عنه ليرث له ان يتحول الى غيره وهذا قوله  
ابن حنفه وابى يوسف ومحمد هذا الوط احكام بعينه وهذا يدل على ان شرط الارث  
والعقل ليس يتوقف عليه صحة الموالاة بل مجرد العقل كاف فان يقول احد هكما  
والسك والآخر قبلت لان الحاكم لم يذكر الارث والعقل شرطا لصحة الموالاة بل جعلها  
خلافها مع صحتها فافهم ويدل على ما قلنا قول العدوى ايضا في محصر بقوله واسلم  
على يد غيره ووالاه بوضعه مول صاحب الحنفه بقوله وتفسير عقد الموالاة ان من  
اسلم على يد رجل وقال له انت مولاي رضى اذ امنت وتعتل عنى اذا جئت وقال  
الآخر قبلت يتعقد بينهما عقد الموالاة وكذلك اذا قال واليك وقال  
الآخر قبلت وكذلك اذا عقد مع رجل غير الذى اسلم عليه الى هنا لفظ الحنفه  
**قوله** ومن شرطه ان لا يكون المولى من العرب اى من شرط صحة عقد الموالاة  
ان لا يكون المولى الا سفلى عربيا وانما ذكر هذا تعريفا على سبيل العدوى قال  
الحاكم الشهيد في محصر الكافي ولو اسلم رجل من نصارى العرب على يد رجل  
من غير قبيلته ووالاه ليرث مولاه وان كان منسبا الى عشيرته وهم يقولون  
عنه ويرثونه وكذلك المرأة الى هنا لفظ الحنفى وذلك لان الولا انما ثبت  
في حق العجيب الذى لا عرش له فاما من له عشيرة فهم يتوهم بمطامحة ولا حاجة  
الى الولا ومن شرط الموالاة ايضا ان لا يكون له نسب وان لا يكون له معين وقد

ضر

المزلة